المحاضرة السابعة

ثالثاً: أوربا الشرقية تتمرد على الشيوعية

ضعف الكتلة الشيوعية وانهيارها

اولاً: مقدمات الانهيار السوفيتي

عندما جاء لينين إلى السلطة بعد ثورة أكتوبر عام ١٩١٧ كان يعد بقيام دولة العدالة والرفاهية التي تقوم على الاتحاد الطوعي بين عدد من الشعوب كان القياصرة قد أخضعوها بالقوة إلا أن تاريخ الاتحاد السوفيتي لم يشهد تحقيق هذه الأهداف، بل إنها شهدت في العهد الستاليني أقسى أنواع السلطات المركزية، إذ تم إخضاع عدد من الدول تحت الهيمنة السوفيتية وبالقوة، وإجبارها على انتهاج الخط الماركسي الذي يُحَرِم على الشعوب السوفيتية أي مشاعر قومية أو دينية. في تلك الفترة بدأت بذور الضعف السوفيتي والتي بدأت بوادره بالظهور خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي نتيجة لجملة من المتغيرات الدولية أو الداخلية أفضَت إلى حالة من الغليان الشعبي انتهت إلى ضعف الدولة وتفككها.

لقد جاء انحسار السيطرة الاستعمارية بنوعيها السياسي والعسكرية وظهور حكومات محلية وطنية مستقلة مما أضعف الطروحات الأممية التي تبناها الاتحاد السوفيتي، فضلاً عن ذلك فأن الموازنة في البناء الاقتصادي والاجتماعي وبناء الدول على الأسس الاشتراكية وفي نفس الوقت وفق الواقع المعاصر أصبح أمراً صعباً الأمر الذي أدى إلى ظهور حالة من التناقض بين المبدئية الماركسية وبين الطابع البرغماتي الذي بدأ الاتحاد السوفيتي بانتهاجه تماشياً مع متطلبات الواقع الأقتصادي والاجتماعي المعاصر. زاد في عمق الأزمة الاستغلال الإعلامي والسياسي والاقتصادي من قبل دول الغرب والذي ركز على إبراز معالم الفشل في تطبيق النظرية الاشتراكية.

كانت وفاة الزعيم السوفيتي الأبرز ليونيد برجينيف في ١٠/ ١١/ ١٩٨٢، وهو من الزعماء الأكثر تشدداً في تطبيق المبادئ الماركسية - اللينينية (والذي وصل إلى قيادة الاتحاد السوفيتي بعد الإطاحة بخروشوف عام ١٩٦٤) بداية لكشف الغطاء عن أوضاع مأساوية يعيشها الاتحاد السوفيتي وعلى جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فخلال سبعينات القرن الماضي أشاع السوفيت تفوقهم العسكري على الولايات المتحدة، وأنهم يحققون انتصارات كبيرة في المواجهة مع الغرب (الرأسمالي والإمبريالي) لاسيما في مجال سباق التسلح وفي التغلغل إلى عدد من المناطق الاستراتيجية في العالم كأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وسط تراجع أمريكي في دورها العالمي محكومة بعقدة فيتنام فضلاً عن ظروف سياسية داخلية.

لقد رَوَّج السوفيت في فترة السبعينات إلى أن المعسكر الاشتراكي يتوسع جغرافياً وإيديولوجياً في الوقت الذي يتراجع فيه النظام الرأسمالي الذي صَوَّر على انه تتقاذفه الأزمات الاقتصادية كالتضخم والبطالة وغيرها كما كان يصوّرها الإعلام السوفيتي. إلا أن هذا التفوق العسكري لم يكن في حقيقته مؤشر قوة وإنما كان أحد أهم أسباب استنزاف القدرات الاقتصادية السوفيتية والتي هي أصلاً تعاني من فجوات أخذت بالاتساع شيئاً فشيئاً.

ويشير الباحثون إلى أن الفكر الاشتراكي وسياسة الدول التي تبنته بعد هذه المرحلة عَبَّر عن تجمده عند حدود معينة وفشل في اللحاق بتطورات العصر التكنولوجية أو حتى التخطيطية في بناء سياسات عسكرية واقتصادية وحتى إعلامية مناسبة الأمر الذي أدى إلى تخلفه في مرحلة الثمانينات وفشله في إيجاد التفسيرات اللازمة وفق المنطق الماركسي لكيفية مواكبة التطورات المعاصرة الأمر الذي جعل الفكر الماركسي مجرد شعارات خاوية من المصداقية.

وصل إلى السلطة بعد وفاة برجينيف إثنان من القادة الشيوعيين الكبيري السن، ولم يستمروا في الحكم إلا فترة قصيرة إذ لم يستمر اندروبوف في السلطة إلا للفترة من ١٢/ ١١/ ١٩٨٢ حتى ٩/ ٢/ ١٩٨٤ وهو تاريخ وفاته. ثم تم تنصيب جيرننكو الذي توفي هو الآخر في ١٠/ ٣/ ١٩٨٥ ليتم اختيار ميخائيل غورباتشوف أميناً عامَّاً للحزب الشيوعي السوفيتي، ولتبدأ مرحلة جديده أدَّت في نهايتها إلى تفكك الاتحاد السوفيتي واختفائه من خارطة العلاقات الدولية.

١- الأزمة الاقتصادية

ذكرنا أن ثمانينات القرن الماضي شهدت طفح الأزمة الاقتصادية على السطح وإن كانت جذورها تعود إلى مراحل سابقة فقد كان للحكومة السوفيتية ثلاث أهداف أساسية في توجيهاتها الاقتصادية كانت تعمل على الموازنة بينها:

أ- الحفاظ على التوازن الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية لاسيما ما يتعلق في سباق التسلح والذي بدأ في هذه المرحلة يأخذ أبعاداً أكثر كلفة من السابق من خلال ما أُطلق عليه بـ (عسكرة الفضاء) أو حرب النجوم.

ب- تأمين الأموال الكافية للاستثمار وتصعيد وتائر النمو الاقتصادي.

ج- العمل على رفع المستوى المعيشي لأفراد الشعب السوفيتي ليتناسب مع ما وصلت دول العالم الرأسمالي، وكذلك ليتوافق مع وعود وطروحات المذهب الماركسي الذي صوَّر التطبيق الماركسي بأنه يجلب الرفاهية والعدالة في المجتمع. وكان هذا الهدف هو التحدي الأكبر للسلطة السوفيتية والذي كان الفشل فيه أهم عناصر الأزمة السوفيتية إلا أن تحقيق هذه الأهداف بدا حلماً بعيد المنال لاسيما بعد سياسة المُكاشَفة التي اتبعها غروباتشوف لتبيان حقيقة الواقع الاقتصادي في الدولة وليدعو إلى وضع الآليات المناسبة لمعالجة ذلك الواقع.

لقد أشارت الدراسات التي تصدى لها عدد من الباحثين لدراسة الواقع الاقتصادي المرير الذي عاشه الاتحاد السوفيتي إلى عدة ملامح مَيَّزَت هذا الواقع من أبرزها:

أ- انخفاض المعدل السنوي لدخل الفرد من (٣,٤%) خلال خطة الأعوام ١٩٧٦ - ١٩٨٠ إلى (٢,٢%) خلال الخطة للأعوام ١٩٨١ - ١٩٨٥. وهذا بالطبع بالاستناد إلى الأرقام الرسمية المعلنة والتي يشكك في صحتها أو يعتقد أن معدلات الدخل تدنت إلى أكثر من ذلك.

ب- الخلل في الميزان التجاري للدولة إذ إن الصادرات السوفيتية التي تمثل (٦٠%) من الموارد للميزانية والتي تشتمل على صادرات النفط والغاز والخشب والإسمنت وغيرها قد انخفضت بشكل كبير، مما أفقد الميزانية واردات أساسية لدعمها. بالمقابل ازدادت واردات الاتحاد السوفيتي من السلع الاستهلاكية الغذائية كالحبوب التي زادت الحاجة اليها بشكل كبير لتردي الانتاج الزراعي في البلاد وهذا الخلل أدى إلى زياده في الدَين الخارجي لسد العجز المتصاعد في الميزانية وقد بلغ هذا الدين عام ١٩٨٤ أكثر من (١١) مليار دولار ثم ليرتفع إلى (١٥,٥) مليار دولار عام ١٩٨٥.

ج- تشير الدراسات الاقتصادية السوفيتية إلى أن معدل النمو الاقتصادي للفترة من ١٩٨١ - ١٩٨٥ كانت تساوي صفراً كما إن معدلات نمو الانتاج الزراعي تدهور بشكل كبير. الأمر الذي جعل الدولة تتحمل أعباء دعم المواد الغذائية الضرورية بِنِسَب عالية جداً (٥٠ مليون روبل عام ١٩٨٥ فقط).

وفي عام ١٩٨٥ انخفض معدل النمو الصناعي إلى (٣%) بالمقارنة مع عام ١٩٨٤ (٤,٥%) هذا مع رداءة السلع المُصَنَعة في الاتحاد السوفيتي وتدني قدرتها على التنافس في الأسواق العالمية. وانخفض إنتاج الحبوب إلى ١٩٥ مليون طن بانخفاض ١٠٠ مليون طن تقريباً عن السنة السابقة.

د- تَرافَقَ هذا مع حالة من الفساد والتعسف البيروقراطي، إذ أن الفئات العليا للبيروقراطية (وهم كبار مسؤولي الحزب وأجهزة الدولة والذي لا يتجاوز حجمها نصف مليون بالمقارنة مع عدد سكان الاتحاد السوفيتي الذي يبلغ أكثر من ٢٥٠ مليون) تمتلك تسهيلات باذخة في الحصول على السلع الاستهلاكية ذات المناشيء الأجنبية.

فضلاً عن امتلاكها للسيارات الفارهة والسكن الأنيق والخدمات الخاصة كالمستشفيات والمدارس والمرافق الترفيهية مع دخل شهري يساوي أضعاف ما يحصل عليه المواطن العادي أدى ذلك إلى هدر الموارد وتضخم أعباء الدولة فضلاً عن حالة الاستياء والرفض الشعبي الكامل. كما أن ذلك أدى إلى حرص هؤلاء القِلَة على طبيعة نظام المركزية والعمل على ترسيخه والمحافظة عليه حرصاً على امتيازاتهم الكبيرة. لقد استشرى الفساد والنهب المنظم لموارد الدولة وعلى أعلى المستويات نتيجة لغياب حلقات المراقبة الرسمية أو الشعبية فضلاً عن مركزية السلطة والابتعاد عن الأساليب الديمقراطية في إدارة الدولة. وقد شهد عهد برجينيف ١٩٦٤ - ١٩٨٢ أعلى نسب الفساد الإداري والذي تم الكشف عنه بعد وفاته إذ طالت المُسائَلة كبار المسؤولين من أمثال رومانوف الرجل الثاني في الحزب الشيوعي فضلاً عن عدد من القادة المقربين من برجينيف وعدد من أفراد عائلته. لقد حدد غورباتشوف في تقريره إلى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في حزيران ١٩٨٥ ملامح الأزمة الاقتصادية بعدة نقاط.

- التخلف التكنولوجي

أ- رداءة نوعية العديد من المنتجات الصناعية مما مثل عبثية انتاجها.

ب- عدم التوازن في التخطيط الاقتصادي.

ج- الهدر المزمن للطاقة والمواد الخام.

د- المردود المالي المتدني بالمقارنة مع مستويات عالية من الانفاق.

ترافق مع هذه الملامح تدهور شامل في مجالات الحياة الثقافية والعلمية من خلال اتساع الفجوة التكنولوجية مع الغرب، على سبيل المثال فإن استخدام الكومبيوتر في مؤسسات الدولة السوفيتية يتعدى نسبة (٣٢%) وفي ساعات محدودة من اليوم أما الولايات المتحدة واليابان فإن النسبة ترتفع إلى (١٠٠%) وعلى مدار الساعة لقد انعكس الواقع الاقتصادي على المستوى المعاشي للسكان الذي تدنى إلى مستويات كبيرة، الأمر الذي دعا عدد من المسؤولين الحكوميين إلى إطلاق دعوات لتقديم المساعدة الدولية.

كما أعلن رئيس الوزراء ريجكوف وخلال مقابلة تلفزيونية في كانون ١٩٩٠ بأن على الحكومة شراء المواد الغذائية الأساسية كالسكر والحبوب واللحوم لتأمين الحاجات الملحة للسكان. وإن الدولة تعاني من عجز شديد في هذه المواد ودعا العالم إلى تقديم المساعدة لبلاده. كما ظهرت دعوات مماثلة للمساعدة الدولية من مستشار غورباتشوف الاقتصادي ومن سفراء الاتحاد السوفيتي في الولايات المتحدة وبريطانيا فضلاً عن ذلك فقد عملت الحكومة لمواجهة حالة التضخم المتصاعد وفقدان السلع الأساسية في الأسواق واعتماد بطاقة التموين في العديد من مناطق البلاد لتزويد السكان بتلك السلع. أما البطالة فقد ارتفعت إلى نسب مخيفة ففي عام ١٩٨٥ وصل إلى مليوني عاطل ثم تصاعد إلى ١٣ مليون عاطل عن العمل عام ١٩٨٩ وهذه أرقام رسمية قد لا تشير إلى حقيقة الأمور. وفي اجتماع له مع وفد أوربي في موسكو في اوائل تشرين أول عام ١٩٩١ طلب غورباتشوف مساعدات عاجلة بقيمة (١٠) مليارات دولار لشراء ملايين الأطنان من الحبوب تفادياً لكارثة إنسانية. وبعد أيام وجه غورباتشوف نداءً عاجلاً لدول العالم في خطاب متلفز أشار فيه أن بلاده تواجه كارثة وإن برنامجه الإصلاحي مهدد بالخطر.

بدأت الأزمة الاقتصادية تنعكس على امور عديدة داخل المجتمع السوفيتي من اهمها تخلخل الاستقرار الداخلي لجمهوريات الاتحاد السوفيتي والتي حرصت الحكومات السابقة على عدم المساس به. كما أن هذه الأزمة بدأت تؤثر على قدرات الدفاعية فضلا عن اغراق الدولة بالديون الخارجية.